



دور نظم المعلومات المحاسبية الآلية في تحقيق الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

د. محمد مفتاح الفطيمي

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة مصراتة
M.Alfatiemy@eps.misuratau.edu.ly

د. ابراهيم علي أبو شيبية

قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة مصراتة
i.abushaiba@eps.misuratau.edu.ly

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية الآلية في تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف التجارية الليبية. تقوم الدراسة على استخدام المنهج التحليلي الوصفي، وبالاعتماد على بعض الدراسات السابقة تم تطوير استبانة بهدف جمع البيانات اللازمة للدراسة الميدانية، ونظراً لصعوبة حصر مجتمع الدراسة بالكامل ولأن كل المصارف التجارية العاملة في ليبيا تستخدم نفس القوانين واللوائح، اعتمدت الدراسة أسلوب المعاينة الإحصائية (العينة المتاحة). تم توزيع 45 استبانة على أفراد العينة من المحاسبين ورؤساء الأقسام ومدراء الإدارات العاملين بالمصارف التجارية عينة الدراسة، حُصل منها 41 استبانة استبيان كلها كانت قابلة للتحليل الإحصائي. تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لغرض التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة، في حين استُخدم معامل ارتباط بيرسون لاختبار فرضية الدراسة. أظهرت النتائج أنه يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية قوانين وتعليمات كافية صادرة من الإدارة العليا بخصوص تشغيل نظم المعلومات المحاسبية الآلية، يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية مشغلي نظم والأجهزة اللازمة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية الآلية، يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية مشغلي نظم معلومات محاسبية آلية ذوي كفاءة، يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية نظام رقابة داخلية جيد، كما بينت النتائج وجود علاقة معنوية طردية عند مستوى دلالة إحصائية 1% بين عناصر النظام المحاسبي الآلي (القوانين والتعليمات، البرامج والأجهزة، وكفاءة مشغلي النظام) وتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة بالمصارف التجارية. يمكن أن تعطي نتائج هذه الدراسة صورة واضحة عن مدى إدراك إدارات المصارف العاملة في البيئة الليبية لأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية الآلية في أنشطتها المختلفة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية الآلية، الرقابة الداخلية، المصارف التجارية الليبية.

1. المقدمة:

نظراً للتطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، والتي يمكن أن نطلق عليها ثورة تكنولوجيا المعلومات، هذه الثورة نشأت وانتشرت نتيجة لتطور نظام الاتصالات والتكنولوجيا. لقد أدى انتشار نظم الحاسب الآلي إلى اعتماد معظم منشآت الأعمال وغيرها من المنظمات عليه بصورة أساسية في تشغيل بياناتها، ولم يقتصر الأمر على تشغيل



البيانات، بل امتد إلى استخدام هذه الأنظمة في نقل وتداول البيانات وتوصيلها إلى مستخدميها (الراعي وآخرون، 2009).

وتعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزءاً أساسياً من الرقابة المصرفية الشاملة ولأهميتها فقد أعطيت الاهتمام الكبير من الإدارات المسؤولة لكونها تمثل خط الدفاع الأول في منع وصد المخاطر والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في أعمالها اليومية، وترتكز الرقابة الداخلية على مجموعة من الضوابط الحاكمة لسير أعمال المصارف، للتأكد من الصحة الحسابية لما مدون في السجلات وحماية أصول المصرف، ورفع كفاءة الموظفين وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية والمالية المرسومة.

أن المعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية تساعد في مراقبة عملية الالتزام بالسياسات الإدارية التي تشمل القواعد والإجراءات التي تحقق الوصول إلى الأهداف المرسومة وإلى تحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل العاملين من خلال وصف وظيفي، وأن هناك أثر إيجابي لنظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الضبط الداخلي في المصارف التجارية من خلال توفير المعلومات عن جميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى الكشف المبكر للغش، والاختلاسات، ومراقبة عملية التطوير المستمر في أداء العمل (القشي، 2003).

2. مشكلة البحث:

يعد نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الأدوات الرقابية على النظام المالي والإداري، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية كفو كلما أدى ذلك إلى حماية أصول المصارف والتأكد من الدقة المحاسبية للبيانات بالدفاتر والحسابات وزيادة ثقة المتعاملين مع المصارف. وقد أثرت أنظمة الحاسب الآلي في مجال نظم المعلومات المحاسبية على مقومات النظام المحاسبي وعلى أنظمة الرقابة الداخلية، مما فرض هذا التأثير واقعا جديدا على عملية الرقابة الداخلية، واعتماد أنشطة ومعاملات الوحدة الاقتصادية على الحاسب الآلي، مما أدى إلى ضرورة مواكبة هذا التطور، وبرزت أهمية تغيير أساليبهم التقليدية بأساليب مستحدثة تكنولوجية حديثة وأساليب تحليلية متقدمة لتنفيذ عملية الرقابة الداخلية بكفاءة وفاعلية. وعليه فإن مشكلة الدراسة تتبلور في الإجابة على السؤال التالي:

ما دور نظم المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية الليبية في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية؟

3. تساؤلات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة نحتاج إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى توافر قوانين وتعليمات صادرة من الإدارة العليا بخصوص نظم المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية عينة الدراسة؟
- ما مدى توافر الأجهزة اللازمة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية عينة الدراسة؟
- ما مدى كفاءة مشغلي نظم المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية عينة الدراسة؟
- ما مدى فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية عينة الدراسة؟
- هل يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية الآلية في تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف التجارية عينة الدراسة؟



4. أهداف الدراسة

1. التعرف على مدى توافر قوانين وتعليمات صادرة من الإدارة العليا بخصوص نظم المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية عينة الدراسة.
2. التعرف على مدى توافر الأجهزة اللازمة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية عينة الدراسة.
3. التعرف على مدى كفاءة مشغلي نظم المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية عينة الدراسة.
4. التعرف على مستوى الرقابة الداخلية في المصارف التجارية عينة الدراسة.
5. قياس أثر نظم المعلومات المحاسبية الآلية في تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف التجارية عينة الدراسة.

5. فرضيات الدراسة

بناء على مشكلة وأهداف الدراسة تم صياغة فرضية رئيسة مفادها:

" يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية الآلية في تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف التجارية عينة الدراسة".

ولاختبار الفرضية الرئيسية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- يوجد أثر لمدى توفر القوانين والتعليمات الكافية الصادرة عن الإدارة العليا بخصوص تشغيل نظم المعلومات المحاسبية الآلية على تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف التجارية عينة الدراسة.
- يوجد أثر لمدى توفر البرامج والأجهزة اللازمة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية الآلية على تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف التجارية عينة الدراسة.
- يوجد أثر لمدى كفاءة مشغلي نظم المعلومات المحاسبية الآلية على تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف التجارية عينة الدراسة.

6. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية نظراً للدور الفعال الذي تلعبه في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه المؤسسات من خلال إيجاد آلية تعمل على ضبط العمل، بالإضافة إلى أهمية نظام استخدام الحاسوب في الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى الدقة في الإدارة وإلى السرعة في إعداد التقارير وعرضها بشكل أفضل، مما هو موجود في النظام اليدوي. كما يمكن أن تعطي نتائج هذه الدراسة صورة واضحة عن مدى إدراك المصارف العاملة في مصراتة لأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية الآلية في أنشطتها المختلفة للتأثير في تحقيق الرقابة الداخلية فعالة.

7. أدبيات الدراسة

دراسة قضاة (2010)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال بيان أثرها على فاعلية الرقابة المحاسبية وفاعلية الرقابة الإدارية، وفاعلية الضبط الداخلي، حيث استخدمت الاستبانة لجمع البيانات المطلوبة وزعت على العاملين في دائرة الرقابة في البنوك التجارية الأردنية، وتوصل الباحث إلى مجموعة النتائج من أهمها أن تطوير وتحسين النظام المحاسبي المعمول به حالياً في البنوك التجارية الأردنية يلبي احتياجات كافة الأطراف المعنية بعملية



الرقابة من المعلومات، وضرورة قيام مديري الإدارات المختلفة في المصرف بالتنسيق والتعاون مع إدارة الرقابة الداخلية.

دراسة الخالدي (2010)، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية العاملة بالضفة الغربية وقطاع غزة، حيث استخدمت الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، ووزعت على المراجعين ورؤساء أقسام الرقابة ومدراء دوائر المراقبة والمراجعين القانونيين، وأظهرت نتائج الدراسة أنّ الاهتمام بالتدريب المستمر والتطوير واستخدام التقنيات الحديثة والالتزام بالسياسات الإدارية يساعد على تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية، ويقلل من فرص التلاعب، وتحقيق الأهداف الموضوعية، وكما يؤكد أن اتباع أساليب الرقابة التنظيمية في المصارف الفلسطينية يؤدي إلى رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

دراسة العبيدي (2012)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة و أثرها على فاعلية عملية المراجعة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، وتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات ذات صلة بموضوع الدراسة وهم (المديرون والماليون والمراجعون الداخليون والمراجعون الخارجيون)، أما عينة الدراسة فيبلغ عدد مفرداتها (203) أفراد تم اختيارهم من مجتمع الدراسة ، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات ضمن برامج الرزم الإحصائي للعلوم الإحصائي (SPSS)، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي: وجود اثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر البيئية الخاصة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على فاعلية عملية المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، كما اكتشفت عن وجود أثر لمخاطر إدخال نظم المعلومات، وتشغيل البيانات ومخرجات نظم المعلومات المحاسبية الحوسبة على فاعلية عملية المراجعة في الشركات المساهمة.

دراسة الخالدي (2013)، هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر استخدام أساليب المعالجة الإلكترونية على زيادة فاعلية مكاتب مراجعة الحسابات في قطاع غزة بفلسطين من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة البالغة 70 مراجعاً مزواً للمهنة، خضع منها للتحليل الإحصائي 60 استبانة، وبعد تحليل مفردات الاستبانة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، تم التوصل إلى أن استخدام أساليب المعالجة الإلكترونية في المراجعة يؤدي إلى زيادة فاعلية مرحلة التخطيط وتحسين قيام المراجع بالإجراءات التحليلية، كما يرفع من جودة أداء أعمال المراجعة وتوثيقها.

دراسة قشطه (2013)، هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية في قطاع غزة، حيث تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وزعت على جميع الموظفين العاملين في المصارف الوطنية، وقد بينت نتائج الدراسة إنه توجد علاقة طردية بين تكنولوجيا المعلومات وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف.

دراسة البحيسي (2014)، هدف الدراسة للتعرف على مدى قدرة وفعالية الرقابة الداخلية في البنوك العاملة في قطاع على الرقابة على أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، حيث تم إجراء دراسة ميدانية شملت تسعة مصارف بواسطة استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض ووزعت إلى عينة شملت 45 مستجيب، وتم إدخال البيانات وتشغيلها ومعالجتها آلياً، حلت البيانات باستخدام (SPSS) وباستخدام نماذج إحصائية لاختبار



الفرضية، وتوصلت الدراسة إلى أنه لاستخدام أسلوب الرقابة العامة أثر كبير على فعالية أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

دراسة (Yose & Choga, 2016)، تناولت الدراسة استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في معالجة المعاملات المحاسبية وإعداد البيانات المالية. استخدمت الدراسة أسلوب المقابلات الشخصية واستمارة الاستبيان لجمع البيانات اللازمة، حيث توصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تقلل من وقوع الأخطاء، وتوفر في وقت الإنجاز، وكذلك تخفيض التكاليف التشغيلية إلى أدنى حد ممكن، بالإضافة إلى عرض أفضل للتقارير المالية، وأوصت الدراسة إلى العمل على استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالكامل في جميع إدارات المنظمات محل الدراسة من أجل تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية ومدعمهم بمعلومات ذات جودة عالية.

8. الإطار النظري للدراسة:

8-1 نظم المعلومات المحاسبية الآلية:

8-1-1 مقدمة:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية للنظام الإداري للمنشأة، لما ينتجه من معلومات في صورة تقارير وقوائم معبر عنها مالياً، والتي تحتاجها الأطراف الداخلية والخارجية للمنشأة نتيجة معالجة المدخلات المتمثلة في البيانات والأحداث الاقتصادية، فنظم المعلومات المحاسبية تعتبر الركيزة الأساسية التي تساعد مختلف المستويات الإدارية في تحقيق أهدافها.

تميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين بظهور تطورات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات وأصبح العديد من الباحثين يسمي الفترة الحالية بعصر ثورة المعلومات، ومن مظاهر هذه الثورة ظهور ما يسمى مجتمع المعلومات واعتبار المعلومات عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج لها دور هام في تحديد كفاءة وفعالية المؤسسة، لذلك فقط اتجهت العديد من الشركات والمؤسسات إلى أنتمت أنظمتها من أجل التحكم بالكم الهائل من المعلومات الضرورية، وضمان وصول هذه المعلومات بشكل دقيق وملئم إلى المستخدمين بهدف استخدامها في عملية اتخاذ القرارات. يعد استخدام الحاسوب في معالجة بيانات الرقابة الداخلية هدفاً للإدارات المالية نظراً لما تتمتع به نظم المعلومات الرقابية من أهمية وخصائص.

8-1-2 نظم المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات:

من المعروف بأن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذلك عقبته ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جداً، وبدقة قد تكون متناهية النظر، بل مكن الشركات من الحصول على مخرجات النظام أي وقت تشاء، كما مكن كذلك من الاستغناء عن طرق محاسبية تقليدية مثل طريقة الجرد الدوري للمخزون، فقد كان من الصعب على كثير من الشركات التي تتعامل بسلع عديدة وذات قيمة منخفضة إن تستخدم طريقة الجرد المستمر للتكلفة المترتبة على استخدام تلك الطريقة، ولكن الآن بوجود الحاسوب أصبح استخدام طريقة الجرد المستمر أمراً ميسراً وغير مكلف (القشي، 2003).





لقد أصبح الحاسوب العصب الرئيسي لجميع الأنظمة المختلفة، وأصبح علم البرمجيات من العلوم الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، وبدأ المختصون بوضع برمجيات أنظمة المحاسبة ولكن من الصعب إيجاد برنامج وحيد يستطيع تلبية جميع حاجات ورغبات جميع الشركات لاختلاف أعمالها، ولكن الأمر الجدير ذكره، بأنه وفي جميع برمجيات الأنظمة المحاسبية وبغض النظر عن طبيعة أعمال منشأتها لابد من أن تتحقق الدورة المحاسبية بالآلية اليدوية، ويجب أن تجارى تلك الدورة جميع الإجراءات الرقابية التي تكفل استقلالية وحيادية النظام، ويمكن أن تزود البرمجيات بآليات رقابية جديدة تضبط السيطرة على الحاسوب، وعلى سبيل المثال لا الحصر كان يزود الحاسوب بأرقام سرية لا يعلمها سوى المصرح لهم باستخدامه وخصوصاً مدخلي البيانات، وكذلك بروابط تمنع الشطب أو التعديل على البيانات وأمور أخرى كثيرة لم تكن موجودة في النظام اليدوي وأوجدت بسبب حوسبة النظام (القشي، 2003).

نظام المعلومات المحاسبية كأى نظام يتكون من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق الهدف الذي من أجله تم تصميمه، ويتكون نظام المعلومات المحاسبية من ستة عناصر كما ذكرها الرمحي والذبيبة (2011) وهي:

- الموارد البشرية التي تقوم باستخدام النظام وتؤدي عليه وظائف مختلفة.
- التعليمات والإجراءات اليدوية والأوتوماتيكية التي تستخدم في تجميع، ومعالجة، وحفظ المعلومات حول أنشطة المنظمة.
- البيانات حول المنظمة وأسلوب عملها.
- البرامج المستخدمة في معالجة بيانات المنظمة.
- بنية تكنولوجيا المعلومات الأساسية والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر، وشبكة الاتصالات التي تجمع وتحفظ وتعالج البيانات والمعلومات.
- التدقيق الداخلي ومقاييس الأمن والتي تتضمن أمن البيانات في نظام المعلومات المحاسبية.

8-1-3 أمن معلومات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من النظم التي تواجه العديد من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهداف تلك النظم وذلك نظرا لاعتمادها على الحاسوب، حيث تزامن التطور الكبير للحاسبات وأنظمة المعلومات مع التطور في تكنولوجيا المعلومات وسرعة انتشار هذه المعلومات واستخدامها الكثر ونيا، ولقد صاحب هذا التطور في استخدام المعلومات الإلكترونية العديد من المخاطر والمشاكل التي تؤثر على أمن المعلومات سواء كانت تلك المخاطر مقصودة أو غير مقصودة.

ولذلك تزايد الاهتمام الكبير بتوفير الوسائل والأساليب اللازمة لحماية نظم المعلومات والرقابة على عملياتها وضمان استمرارية عمل تلك النظم بشكل صحيح وبالطريقة المطلوبة التي صممت من أجلها. فأمن المعلومات يعني البحث في السياسات والاستراتيجيات التي يتوجب أخذها في الاعتبار لحماية المعلومات من مختلف الاعتداءات التي أن يتعرض لها والمخاطر التي يمكن أن تهددها، فهو مجموعة الوسائل والإجراءات التي يجب توفيرها لتأمين حماية المعلومات من المخاطر الداخلية أو الخارجية. تعتبر مسألة حماية أمن نظم المعلومات المحاسبية من المسائل الهامة والضرورية والتي ينبغي على المؤسسة أخذها بعين الاعتبار حتى تضمن



موثوقيتها، وذلك لا يتسنى إلا إتباع بعض الإجراءات التي من شأنها أن تقدم معلومات ذات موثوقية عالية، من هذه الإجراءات وضع خطة حماية شاملة في حدود إمكانياتها التنظيمية والمادية ويجب أن تكون تلك الحماية قوية وليست ضعيفة. ومن أهم هذه الإجراءات والمتطلبات لحماية أمن نظم المعلومات الحاسوبية وكما أشار إليها (تارة، زبيبي، 2006):

1. وضع سياسات حماية عامة لأمن نظم المعلومات الحاسوبية تتحدد حسب طبيعة عمل وتطبيقات المنشأة.
2. يجب على الإدارة العليا في المنشأة دعم أمن نظم المعلومات لديها.
3. يجب أن توكل مسؤولية أمن نظم المعلومات في المؤسسة لأشخاص محددين.
4. تحديد الحماية اللازمة لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة.
5. تحديد آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية.
6. الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن.
7. تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.
8. تأمين استمرارية عمل وجاهزية نظم المعلومات خاصة في حالة الأزمات ومواجهة المخاطر المتعلقة بنظم المعلومات.

8-1-4 إجراءات الحماية بنظم المعلومات الحاسوبية الآلية:

لتحقيق متطلبات أمن وحماية نظم المعلومات الحاسوبية فلا بد للمؤسسة من إتباع عدة ومنها (تارة، زبيبي، 2006):

1. إجراءات الحماية الفيزيائية لنظم المعلومات بما فيها الحماية المادية للأجهزة التي تحتوي على نظم المعلومات.
2. انتقاء العاملين في النظم المعلوماتية بحيث يكونوا ذوي خبرة وثقة وأمانة ويعملون لمصلحة المنشأة وتوعيتهم أمنياً للمحافظة على أمن المعلومات.
3. إجراءات الحماية الخاصة بنظم تشغيل البيانات والبرامج التطبيقية اللازمة لذلك وضبط الصلاحيات الخاصة بنظم التشغيل.
4. إجراءات الحماية الخاصة بالشبكات المعلوماتية ومنع اختراقها.
5. العمل على تشفير المعلومات التي يتم تخزينها ونقلها حتى لا يتم معرفة ماهيتها في حالة الحصول عليها من أشخاص غير مصرح لهم بذلك.
6. إجراءات حفظ البيانات بصورة عامة وحفظ نسخ منها في مواقع آمنة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة لذلك.

8-2 الرقابة الداخلية:

8-2-1 ماهية الرقابة الداخلية:

كان مفهوم الرقابة الداخلية ضيقاً يهدف فقط إلى الحماية النقدية باعتبارها هي أكثر أصول المؤسسة تداولاً وقد وضعت مجموعة من الإجراءات والضوابط للمراقبة النقدية وحركة تداولها وكانت تسمى بـ (الضبط الداخلي) الذي يهدف بصفة رئيسية إلى حماية أموال المؤسسة وأصولها من السرقة والضياع، ثم توسع المفهوم بعد ذلك



أصبحت الرقابة الداخلية تشمل كل من حماية أصول المؤسسة، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها، وتنمية الكفاءة الإنتاجية وضمان تنفيذ السياسات الإدارية والخطط التنظيمية الموضوعة، حيث أنها مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة في حماية أصولها والاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها، وبذلك فإن الرقابة الداخلية أصبحت تتعدى المسائل المالية والمحاسبية وحماية أصول المؤسسة. ولقد أثرت التطورات السريعة المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات باستخدام الحاسبات الإلكترونية على النظم الإدارية والمحاسبية بالمنشآت والشركات وغيرها مما أدى إلى حصول تغييراً جوهرياً في منهجية وأساليب الرقابة الداخلية بالمقارنة عما كان عليه الأمر في ظل التشغيل اليدوي التقليدي للبيانات، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات لها أهمية في تدعيم الدور الرقابي بالاعتماد على صيغ عمل مبتكرة مما يمكن ذلك من استخدام أحدث التقنيات وبالشكل الذي يعمل على تقديم أفضل الخدمات الرقابية (الرفاعي وآخرون، 2009).

إن الرقابة الداخلية هي كافة السبل والوسائل والإجراءات التي تستخدمها إدارة المنشأة لحماية أصولها وممتلكاتها من العبث والسرقة والاختلاس، وإمداد المنشأة بالبيانات المحاسبية الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها في عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات، وكذلك تشجيع الكفاءة الإنتاجية ومحو الإسراف والعدم في الصناعة والإنتاج بأقل تكلفة ممكنة بالإضافة إلى التأكد من أن جميع العاملين بالمنشأة ملتزمين بتنفيذ السياسات التي وضعتها إدارة المنشأة (جربوع، 2002)، حيث تهدف الرقابة الداخلية إلى حماية أصول المنشأة من التلاعب أو الاختلاس والتأكد من دقة البيانات المحاسبية، وإلى التحقق من المصادقية في التقارير المالية ووضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات لحسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها، كما تهدف إلى تحقيق الالتزام بالقوانين والتشريعات لتحديد كفاءة وفاعلية العمليات بالاعتماد على القوائم المالية (الصحن وكامل، 2001).

بذلك تكمن أهمية الرقابة والحاجة إليها بوصفها إحدى الوظائف الإدارية الرئيسية، فالمنظمة باعتبارها الوحدة الاجتماعية الهادفة، تمارس مهمات وأدوار مختلفة لتحقيق الأداء المطلوب، وغالباً ما تواجه عند قيامها بذلك الانحرافات الإيجابية والسلبية، قياساً بالخطط التي تعتمدها المنظمة لتحقيق أهدافها، فقد يكون الانحراف الذي تفرزه عملية الرقابة مقصوداً (إيجابياً)، أو غير مقصود (سلبياً) تبعاً لطبيعة المتغيرات التي تملئ مثل هذا الموقف، لذلك لا بد من وجود نظام رقابي وكفء يقوم على أساس تمكين المنظمة من تنفيذ خططها. تختلف الرقابة الداخلية من مؤسسة لأخرى، وذلك باختلاف حجم المؤسسة، الهيكل التنظيمي وطبيعة العمل، ولكن هناك عناصر أساسية يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي داخلي جيد وكما ذكرها التيمي (2006):

1. المحيط الرقابي: وجهة نظر وفهم الإدارة العليا ورؤساء الأقسام لنظام الرقابة الداخلية.
2. نظام محاسبي: لا يمكن أن يكون هناك نظام رقابة داخلية جيد بدون وجود نظام محاسبي جيد.
3. إجراءات رقابية: على الإدارة عمل إجراءات رقابية على النشاط (العمليات)، وتتكون الإجراءات الرقابية من الخطوات والسياسات التي يجب إتباعها للتأكد من ضمان سير العمليات.

تعد إجراءات الرقابة أكثر أهمية في نظم المعلومات المحاسبية الآلية عن تلك المتبعة في نظم اليدوية لعدة أسباب أهمها (التيمي، 2006):



1. يتم معالجة قدر كبير من البيانات المحاسبية بواسطة الكمبيوتر يفوق تلك التي تعالج يدوياً مما ينتج عنه زيادة احتمال ارتكاب أخطاء.
2. يتم جمع ومعالجة وتخزين بيانات العمليات المحاسبية في صورة غير قابلة للقراءة لا يمكن للإنسان مراقبة هذه البيانات والتحقق من دقتها وموضوعيتها والتي كان يسهل إجرائها تحت النظام اليدوي للمعلومات المحاسبية.
3. يصعب تتبع مسار التدقيق مما قد يترتب عليه احتمال قيام الموظفين غير الأمناء باختلاس مبالغ طائلة من الوحدات الاقتصادية التي يعملون بها.

8-2-3 خصائص (موصفات) نظام الرقابة الفعال:

تتعدد الخصائص والموصفات التي يجب أن تتوفر في النظم الرقابية الفعالة وأهمها كما ذكرها:

- سهولة الفهم من مستخدميه.
- المرونة والتكيف مع المتغيرات والظروف البيئية.
- السرعة في الإبلاغ عن الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- الموازنة بين التكلفة والمردود.
- دقة البيانات المتعلقة بالنظام.
- الأساليب والأدوات الرقابية فيه موضوعية وغير شخصية.
- التركيز على الحالات الاستثنائية والتعامل معها.

8-2-4 المقومات الأساسية للرقابة الداخلية:

تشمل مقومات الرقابة الداخلية على عدة مقومات أهمها كما ذكرها البطاح (2002) كما يلي:

- **البيئة الرقابية:** تعبر البيئة الرقابية عن السمات المميزة لمنظومة الرقابة الداخلية بالشركة والعوامل المؤثرة فيها من المثل والقيم الأخلاقية التي تعبر عنها سلوكيات العاملين وكذلك متابعة توجيه وتطوير للموارد البشرية في ظل قيادة حاسمة.
- **ضبط مخاطر النشاط:** عادة ما تحيط المخاطر بأي شركة، سواء كانت مصادر الخطر داخلية، مثل اختلاف الكفاءة، حدوث تغير في الإدارة والخريطة التنظيمية أو مصادر الخطر الخارجية مثل التغيرات المستمرة للتكنولوجيا والبيئة السياسية والقانونية.
- **تحديد الأنشطة الرقابية:** تتمثل الأنشطة الرقابية في السياسات والإجراءات الواجب إتباعها في جميع مجالات العمل للمساعدة في تحقيق أهداف الشركة، ومن الأنشطة الرقابية كالفصل بين الاختصاصات الوظيفية والرقابة المادية على الأصل والسجلات.
- **دعم نظم الاتصالات والمعلومات:** في ظل اتساع مفهوم الرقابة الداخلية يتعين أن تغطي نظم الاتصال والإعلام جميع أنشطة الشركة والتي تؤكد تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، ومن مقومات الرقابة الداخلية توفير قنوات اتصال رسمية بين كل مركز إداري وآخر.
- **متابعة الأداء الرقابي:** للتأكد من كفاية الأداء الفعلي للضوابط الرقابية يتعين متابعة مستمرة على مدار ساعات العمل الفعلي وإجراء تقييم للأداء الرقابي الفعلي لتوصيل المعلومات عن الانحرافات بصورة منتظمة.

8-3 نظم المعلومات المحاسبية الآلية وإجراءات الرقابة الداخلية:

تمثل إجراءات الرقابة الداخلية كما يلي (البطاح، 2002):

8-3-1 إجراءات الرقابة العامة: وتشمل هذه الإجراءات كما ذكرها البطاح النواحي التالية:

الهيكل التنظيمي لوظيفة نظام المعلومات: ويتضمن التنظيم الجيد لقسم نظم المعلومات الفصل ما بين إدارة المعلومات وتحليل النظم وبرمجة التطبيقات وإدارة قواعد البيانات وعملية إدخال البيانات وتشغيل الحاسوب ومكتبة البرامج والبيانات والرقابة على البيانات والاتصالات عن بعد وبرمجة النظم.

إجراءات توثيق أو تطوير النظم والبرامج الجديدة وتحقيق، وجود مثل هذه الإجراءات العديد من الأهداف مثل: مساعدة الإدارة في فهم نظام معالجة البيانات وبالتالي التأكد من تنفيذ السياسة المرسومة بدقة، ومساعدة المراجعين في دراسة أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية، ومساعدة محلي النظم والمبرمجين عند الحاجة إلى تعديل أو تطوير النظم.

8-3-2 إجراءات الرقابة التطبيقية: وتشمل هذه الإجراءات الرقابة على المدخلات التي تتعلق باستلام البيانات من الأقسام المختلفة وتحويلها إلى بيانات مقروءة بواسطة الحاسوب الآلي، الرقابة على عمليات المعالجة، ومن أهم أنواع الرقابة بهذا الصدد مراجعة مجموع عدد المستندات مراجعة مجاميع قيم المستندات اختبار حدة الترميز أو الترميم التأكد من إدخال البيانات المطلوبة واختبار صحة العمليات، أما النوع الثالث من أنواع الرقابة التطبيقية فيتمثل في الرقابة على المخرجات وذلك من خلال مقارنة مجاميع المخرجات مع مجاميع المدخلات، واختيار المخرجات من خلال مطابقتها مع المستندات الأصلية المؤيدة للعمليات.

8-3-3 إجراءات رقابة المستخدم: تصمم هذه الإجراءات اختبار دقة وشمولية العمليات التي يتم معالجتها باستخدام الحاسب الآلي، وبمعنى آخر التأكد من موثوقية مخرجات الحاسوب عن طريق الاختبار والمراجعة المكثفة.

9. الدراسة العملية

الفقرات التالية توضح الإجراءات التي أُتبعَت في تنفيذ الدراسة الميدانية:

9-2 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين ورؤساء الأقسام ومدراء الإدارات العاملين بجميع فروع المصارف التجارية الليبية، ونظراً لصعوبة حصر مجتمع الدراسة بالكامل، ولأن كل المصارف التجارية العاملة في ليبيا تستخدم نفس القوانين واللوائح اعتمدت الدراسة أسلوب المعاينة الإحصائية (العينة المتاحة)، حيث تم توزيع 45 صحيفة استبيان.

9-3 منهجية الدراسة

المنهج الكمي (Quantitative) استخدم في هذه الدراسة، ولغرض جمع البيانات اللازمة للدراسة ثم الاعتماد بشكل كبير على صحيفة الاستبيان بدراسة الجوفيل (2011)، كما استخدم أسلوب التحليل الوصفي بهدف



تحليل ووصف دور نظم المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية عينة الدراسة في تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة.

4-9 أداة جمع البيانات

اعتمد الباحثان على صحيفة الاستبيان في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة والتي مرت بالمرحل التالية:

4-9-1 مرحلة إعداد صحيفة الاستبيان: تضمنت هذه المرحلة استعراض ما ورد في الأدبي المحاسبي فيما يتعلق بموضوع الدراسة، حيث تم استخدام صحيفة الاستبيان بدراسة الجويلف (2011) مع مراعاة تطوير وإضافة بعض العناصر والعبارات بما يتلاءم مع هذه الدراسة، ولقد روعي في تصميم صحيفة الاستبيان عناصر التحقق والرقابة مثل بساطة الفقرات ووضوحها وذلك باستبعاد العبارات والكلمات التراكيب اللغوية التي تقود إلى عدم وضوح المعنى، وإعطاء المشاركين حرية إبداء الرأي باستخدام مقياس ليكرت الخماسي والذي يحتوي على خمس درجات توضح درجة الموافقة، كما هي موضحة بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1)

مقياس ليكرت الخماسي

مستوى القياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

4-9-2 مرحلة التأكد من صحة وسلامة صحيفة الاستبيان: في هذه المرحلة تم إجراء الاختبار القبلي لصحيفة الاستبيان عن طريق مراجعتها بواسطة نخبة من أعضاء هيئة التدريس، وذلك لتعديل بعض العناصر والعبارات حتى تتوافر درجة مقبولة ومطمئنة لاستخدام صحيفة الاستبيان في جمع البيانات.

4-9-3 مرحلة توزيع صحيفة الاستبيان: الجدول رقم (2) يوضح عدد صحائف الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة، وعدد الصحائف المتسلمة، حيث تم توزيع عدد 45 صحيفة استبيان على عينة الدراسة، وتم ترجيع 41 استبيان بنسبة 91%، كلها كانت صالحة للتحليل الإحصائي.

جدول رقم (2)

صحائف الاستبيان الموزعة والمستلمة

النسبة	العدد	البيان
100%	45	عدد صحائف الاستبيان الموزعة
91%	41	عدد صحائف الاستبيان الموزعة والتي يمكن الاعتماد عليها
9%	4	عدد صحائف الاستبيان التي لم تستلم

5-9 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

1. اختبار كرونباخ ألفا للصدق والثبات: يعتبر من الاختبارات الإحصائية المهمة لاختبار مدى مصداقية إجابات مفردات العينة على كل مجموعة من أسئلة الاستبيان. وتبين أن قيمة معامل كرونباخ ألفا الخاص بإجابات أفراد عينة الدراسة على الأسئلة المتعلقة بفرضيات الدراسة، حيث كانت 88%، فهي تزيد عن 70% مما يعطي مؤشر جيد لإمكانية الاعتماد على الإجابات الواردة بالاستبيان.
2. اختبار اعتدالية البيانات (Test Of Normality): حيث تبين من هذا الاختبار أن البيانات في هذه الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي.



دور نظم المعلومات المحاسبية الآلية في تحقيق الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

د. ابراهيم علي أبو شيبدة ؛ د. محمد مفتاح الفطيمي

جامعة مصراتة

3. التحليل الوصفي: تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات عينة

الدراسة بهدف الإجابة على تساؤلات الدراسة الأربعة الأولى.

4. معامل ارتباط بيرسون: تم استخدامه لاختبار الفرضية الخامسة بهدف دراسة أثر نظم المعلومات

المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية في المصارف التجارية عينة الدراسة.

6-9 التحليل الإحصائي للبيانات:

9-6-1 تحليل البيانات الشخصية

1. المؤهل العلمي:

جدول رقم (3)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

البيان	العدد	النسبة المئوية
دكتوراه	2	4.9%
ماجستير	6	14.6%
بكالوريوس	22	53.7%
دبلوم عالي	9	22%
الإجمالي	41	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلب المشاركين في الدراسة لديهم بكالوريوس ويمثلون ما نسبته 53.7%، وما نسبته 22% لديهم دبلوم عالي، في حين ما نسبته 4.9% يحملون شهادة دكتوراه، وما نسبته 14.6% لديهم شهادة ماجستير، مما يدل على أن المستجوبين لديهم مؤهلات عالية تساعد على فهم موضوع الدراسة ويزيد من ثقة البيانات المتحصل عليها.

2. التخصص:

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

البيان	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	30	73.2%
إدارة	8	19.5%
اقتصاد	3	7.3%
الإجمالي	41	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن أغلب المشاركين في الدراسة تخصصهم محاسبة وبنسبة 73.2%، في حين ما نسبته 26.8% تخصصهم من غير المحاسبة.

3. المركز الوظيفي:

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

البيان	العدد	النسبة المئوية
مدير إدارة	3	7.3%
رئيس قسم	11	26.8%
محاسب	27	65.9%
الإجمالي	41	100%





نلاحظ من الجدول السابق أن ما نسبته 65.9% من المشاركين في الدراسة يعملون كمحاسبين، وما نسبته 26.8% كمدرء إدارة، وما نسبته 32.5% يعملون كرؤساء أقسام.

4. الخبرة العملية:

جدول (6)

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية

النسبة المئوية	العدد	البيان
17.1%	7	أقل خمس سنوات
31.7%	13	من 5 إلى أقل من 10 سنوات
26.8%	11	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
24.4%	10	من 15 سنة فأكثر
100%	41	الإجمالي

نلاحظ من الجدول السابق أن أغلب المشاركين في الدراسة لديهم خبرة من 10 سنوات فأكثر وبنسبة 51.4% من عينة الدراسة، يليهم نسبة 31.7% لديهم خبرة من 5 إلى 10 أقل من سنوات، في حين أن 17.1% من عينة الدراسة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات.

9-6-2 التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لإجابات عينة الدراسة، ولغرض التبسيط تم اختصار مقياس ليكرت الخماسي في ثلاثة خيارات: (غير موافق، محايد، وموافق)، حيث تم دمج إجابات كل من "غير موافق بشدة" و"غير موافق" في خانة "غير موافق"، كما تم دمج إجابات كل من "موافق بشدة" و"موافق" في خانة "موافق".

1. السؤال الأول: ما مدى توافر قوانين وتعليمات صادرة من الإدارة العليا بخصوص نظم المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية الليبية؟

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لآراء عينة الدراسة حول فقرات هذا السؤال، وكانت النتائج النحو التالي:

- أن 71% من عينة الدراسة يرون أن الإدارة العليا بالمصرف تحرص على سن القوانين التي تتعلق بمخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.76، 0.830) على التوالي.
- أن 63% من عينة الدراسة يرون أن الإدارة العليا بالمصرف تؤمن أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي التقليدي غير دقيقة مما يستدعي الحاجة إلي نظم معلومات محاسبية آلية، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.76، 0.943) على التوالي.
- أن 63% من عينة الدراسة يرون أن القوانين والتشريعات التي يصدرها المصرف المركزي الليبي تشجع من استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.71، 0.955) على التوالي.
- أن 61% من عينة الدراسة يرون أن الإدارة العليا بالمصرف تشجع استخدام المعالجة الإلكترونية للبيانات المستخدمة التي تتلاءم تكنولوجيا المعلومات، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.71، 0.901) على التوالي.





- أن 63% من عينة الدراسة يرون أن الإدارة العليا تعمل على وضع التعليمات التي تساعد استقطاب الكادر المؤهل القادر على استخدام الأساليب التكنولوجية المعلومات، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.63، 1.067) على التوالي.
- أن 54% فقط من عينة الدراسة يرون أن الهيكل التنظيمي للمصرف يواكب التطورات في تكنولوجيا المعلومات، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.63، 0.955) على التوالي.
- يُلاحظ بصفة عامة أن قيمة المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات بلغت (3.70، 0.558)، وهي أكبر من درجة المحايد (3)، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه الفقرات بالموافقة. واستناداً على ما ورد أعلاه فإن الباحثان يستطيعان الإجابة على السؤال الأول بأنه: يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية قوانين وتعليمات كافية صادرة من الإدارة العليا بخصوص تشغيل نظم المعلومات المحاسبية الآلية حسب وجهة نظر عينة الدراسة.
- 2. السؤال الثاني: ما مدى توافر الأجهزة اللازمة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية الليبية؟
تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لآراء عينة الدراسة حول فقرات هذا السؤال، وكانت النتائج على النحو التالي:
- أن 68% من عينة الدراسة يرون أن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية تتلاءم مع متطلبات التشغيل في المصرف، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.78، 0.759) على التوالي.
- أن 61% من عينة الدراسة يرون أنه يتم تحديث أجهزة الحاسب الآلي وتجهيزها بالمصرف لتواكب تطورات تكنولوجيا المعلومات، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.78، 0.852) على التوالي.
- أن 63% من عينة الدراسة يرون أن أجهزة الإدخال والإخراج المتوفرة بالمصرف تقوم بتغطية جميع الاحتياجات بغرض الاستفادة من نظام المعلومات الآلية، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.73، 0.807) على التوالي.
- أن 61% من عينة الدراسة يرون أن الأجهزة المستخدمة تحقق الغايات المنشودة من المعلومات المحاسبية بالشكل الأنسب، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.66، 1.063) على التوالي.
- أن 63% من عينة الدراسة يرون أن التعامل مع الأجهزة المستخدمة سهل ولا يحتاج إلى درجة عالية من التخصص أو المستوى التعليمي، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.63، 1.090) على التوالي.
- أن 56% فقط من عينة الدراسة يرون أن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية هي أفضل وأحدث المتوفر محلياً، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.63، 0.955) على التوالي.



- يُلاحظ بصفة عامة أن قيمة المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري لجميع الفقرات بلغت (3.70)، (0.567)، وهي أكبر من درجة المحايد (3)، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه الفقرات بالموافقة.

واستناداً على ما ورد أعلاه فإن الباحثان يستطيعان الإجابة على السؤال الثاني بأنه: يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية البرامج والأجهزة اللازمة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية الآلية حسب وجهة نظر عينة الدراسة.

3. السؤال الثالث: ما مدى كفاءة مشغلي نظم المعلومات المحاسبية الآلية في المصارف التجارية الليبية؟

تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لآراء عينة الدراسة حول فقرات هذا السؤال، وكانت النتائج على النحو التالي:

- أن 71% من عينة الدراسة يرون أنه يتم تأهيل الموظفين الجدد للتعامل مع الأجهزة والبرامج الموجودة، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.80، 0.954) على التوالي.
 - أن 66% من عينة الدراسة يرون أن الأفراد العاملون في نظام المعلومات يتمتعون بكفاءة عالية في التعامل مع الأجهزة المتوفرة، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.63، 1.019) على التوالي.
 - أن 63% من عينة الدراسة يرون أن الثقافة السائدة لدى العاملين في المصارف تشجع على استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة في الرقابة الداخلية، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.44، 1.165) على التوالي.
 - أن 56% من عينة الدراسة يرون أن مؤهلات العاملين في نظام المعلومات تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة لهم، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.49، 0.840) على التوالي.
 - أن 59% من عينة الدراسة يرون أن الإدارة التنفيذية تحرص على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توكيل مهام متعارضة لموظف واحد، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.44، 1.165) على التوالي.
 - أن 49% فقط من عينة الدراسة يرون أن العاملين في مجال الرقابة الداخلية يتمتعون بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المصرف، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.39، 0.997) على التوالي.
 - يُلاحظ بصفة عامة أن قيمة المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات بلغت (3.55، 0.555)، وهي أكبر من درجة المحايد (3) بقليل، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه الفقرات بالموافقة.
- واستناداً على ما ورد أعلاه فإن الباحثان يستطيعان الإجابة على السؤال الثالث بأنه: يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية مشغلي نظم معلومات محاسبية آلية ذوي كفاءة، ولكن ليس بالمستوى المطلوب حسب وجهة نظر عينة الدراسة.

4. السؤال الرابع: ما مدى فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية؟



تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لأراء عينة الدراسة حول فقرات هذا السؤال، وكانت النتائج على النحو التالي:

- أن 71% من عينة الدراسة يرون أنه يتوفر لدى المصرف دليلاً واضحاً ومكتوباً يوضح القوانين والإجراءات الإدارية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الأول بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.78، 1.013) على التوالي.
- أن 61% من عينة الدراسة يرون أنه يتوفر لدى المصرف نظام فعال وملائم للاتصال وتبادل المعلومات بين المستويات الإدارية دخل هيكل التنظيمي، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.76، 0.943) على التوالي.
- أن 61% من عينة الدراسة يرون أن أدوات تكنولوجيا المعلومات تساهم في تحقيق التعاون والتكامل بين إجراءات الرقابة الداخلية في المصرف، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الثالث بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.71، 0.929) على التوالي.
- أن 54% من عينة الدراسة يرون أنه يتوفر لدى المصرف نظام فعال وملائم للاتصال وتبادل المعلومات بين المستويات الإدارية دخل هيكل التنظيمي، حيث جاءت هذه الفقرة في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.54، 0.897) على التوالي.
- أن 51% من عينة الدراسة يرون أن الضوابط الرقابية لنظام المعلومات الإلكتروني تُصمم بما يتوافق مع الرقابة الداخلية للمصرف، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.54، 0.977) على التوالي.
- أن 44% فقط من عينة الدراسة يرون أن إدارة الرقابة الداخلية تتعامل مع مستحدثات بيئة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بأمن المعلومات، حيث جاءت هذه الفقرة في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (3.37، 0.888) على التوالي.
- يُلاحظ بصفة عامة أن قيمة المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات بلغت (3.61، 0.646)، وهي أكبر من درجة المحايد (3) بقليل، مما يعني أن الاتجاه العام لرأي المشاركين حول هذه الفقرات بالموافقة. واستناداً على ما ورد أعلاه فإن الباحثان يستطيعان الإجابة على السؤال الرابع بأنه: يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية نظام رقابة داخلية جيد، ولكن ليس بالمستوى المطلوب حسب وجهة نظر عينة الدراسة.

9-6-3 اختبار فرضية الدراسة الرئيسية:

تم اختبار فرضية الدراسة على النحو التالي:

الفرض الصفري H_0 : لا يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية الآلية في تحقيق الرقابة الداخلية في المصارف التجارية عينة الدراسة.

الفرض البديل H_1 : يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية الآلية في تحقيق الرقابة الداخلية في المصارف التجارية عينة الدراسة.

وقد تم اختبار هذه الفرضية عن طريق دراسة العلاقة والأثر عن طريق معامل ارتباط بيرسون وكانت النتائج كما بالجدول رقم (7).



من الجدول رقم (7) نستنتج أنه يوجد علاقة معنوية طردية عند مستوى دلالة إحصائية 1% بين عناصر النظام المحاسبي الآلي (القوانين والتعليمات، البرامج والأجهزة، وكفاءة مشغلي النظام) وتحقيق الرقابة الداخلية، مما يدل على أن هذه العوامل تؤثر طردياً في تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف التجارية عينة الدراسة.

جدول رقم (7)

نتائج معامل ارتباط بيرسون لاختبار الفرضية الخامسة

القرار	مستوى المعنوية المشاهد P-value	معامل ارتباط بيرسون Spearman's Correlation Coefficient	الجانب
قبول الفرض H1	0.000	0.716**	القوانين والتعليمات
قبول الفرض H1	0.000	0.616**	البرامج والأجهزة
قبول الفرض H1	0.000	0.605**	كفاءة مشغلي النظام

واستناداً على ما ورد أعلاه، فإن الباحثان يستطيعان اتخاذ قرار برفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه: "يوجد أثر لنظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف التجارية عينة الدراسة".

7-9 نتائج الدراسة:

في ضوء التحليلات الإحصائية التي أجريت على آراء المشاركين في الدراسة توصل الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية قوانين وتعليمات كافية صادرة من الإدارة العليا بخصوص تشغيل نظم المعلومات المحاسبية الآلية، حيث تبين:
 - أن 71% من عينة الدراسة يرون أن الإدارة العليا بالمصرف تحرص على سن القوانين التي تتعلق بمخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات.
 - أن 63% من عينة الدراسة يرون أن الإدارة العليا بالمصرف تؤمن أن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي التقليدي غير دقيقة مما يستدعي الحاجة إلى نظم معلومات محاسبية آلية.
 - أن 63% من عينة الدراسة يرون أن القوانين والتشريعات التي يصدرها المصرف المركزي الليبي تشجع من استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة.
 - أن 61% من عينة الدراسة يرون أن الإدارة العليا بالمصرف تشجع استخدام المعالجة الإلكترونية للبيانات المستخدمة التي تتلاءم تكنولوجيا المعلومات.
 - أن 63% من عينة الدراسة يرون أن الإدارة العليا تعمل على وضع التعليمات التي تساعد استقطاب الكادر المؤهل القادر على استخدام الأساليب التكنولوجية المعلومات.
 - أن 54% فقط من عينة الدراسة يرون أن الهيكل التنظيمي للمصرف يواكب التطورات في تكنولوجيا المعلومات.



2. يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية البرامج والأجهزة اللازمة لتشغيل نظام المعلومات المحاسبية الآلية، حيث تبين:

- أن 68% من عينة الدراسة يرون أن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية تتلاءم مع متطلبات التشغيل في المصرف التوالي.
 - أن 61% من عينة الدراسة يرون أنه يتم تحديث أجهزة الحاسب الآلي وتهيئتها بالمصرف لتواكب تطورات تكنولوجيا المعلومات.
 - أن 63% من عينة الدراسة يرون أن أجهزة الإدخال والإخراج المتوفرة بالمصرف تقوم بتغطية جميع الاحتياجات بغرض الاستفادة من نظام المعلومات الآلية.
 - أن 61% من عينة الدراسة يرون أن الأجهزة المستخدمة تحقق الغايات المنشودة من المعلومات المحاسبية بالشكل الأنسب.
 - أن 63% من عينة الدراسة يرون أن التعامل مع الأجهزة المستخدمة سهل ولا يحتاج إلى درجة عالية من التخصص أو المستوى التعليمي.
 - أن 56% فقط من عينة الدراسة يرون أن البرامج والأجهزة المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية هي أفضل وأحدث المتوفر محلياً.
3. يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية مشغلي نظم معلومات محاسبية آلية ذوي كفاءة ولكن ليس بالمستوى المطلوب حسب وجهة نظر عينة الدراسة، حيث تبين:
- أن 71% من عينة الدراسة يرون أنه يتم تأهيل الموظفين الجدد للتعامل مع الأجهزة والبرامج الموجودة.
 - أن 66% من عينة الدراسة يرون أن الأفراد العاملون في نظام المعلومات يتمتعون بكفاءة عالية في التعامل مع الأجهزة المتوفرة.
 - أن 63% من عينة الدراسة يرون أن الثقافة السائدة لدى العاملين في المصارف تشجع على استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة في الرقابة الداخلية.
 - أن 56% من عينة الدراسة يرون أن مؤهلات العاملين في نظام المعلومات تتناسب مع طبيعة الأعمال الموكلة لهم.
 - أن 59% من عينة الدراسة يرون أن الإدارة التنفيذية تحرص على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توكيل مهام متعارضة لموظف واحد.
 - أن 49% فقط من عينة الدراسة يرون أن العاملين في مجال الرقابة الداخلية يتمتعون بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المصرف.
4. يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية نظام رقابة داخلية جيد، ولكن ليس بالمستوى المطلوب حسب وجهة نظر عينة الدراسة، حيث تبين:
- أن 71% من عينة الدراسة يرون أنه يتوفر لدى المصرف دليلاً واضحاً ومكتوباً يوضح القوانين والإجراءات الإدارية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات.



- أن 61% من عينة الدراسة يرون أنه يتوفر لدى المصرف نظام فعال وملائم للاتصال وتبادل المعلومات بين المستويات الإدارية دخل هيكل التنظيمي.
 - أن 61% من عينة الدراسة يرون أن أدوات تكنولوجيا المعلومات تساهم في تحقيق التعاون والتكامل بين إجراءات الرقابة الداخلية في المصرف.
 - أن 54% من عينة الدراسة يرون أنه يتوفر لدى المصرف نظام فعال وملائم للاتصال وتبادل المعلومات بين المستويات الإدارية دخل هيكل التنظيمي.
 - أن 51% من عينة الدراسة يرون أن الضوابط الرقابية لنظام المعلومات الإلكتروني تُصمم بما يتوافق مع الرقابة الداخلية للمصرف.
 - أن 44% فقط من عينة الدراسة يرون أن إدارة الرقابة الداخلية تتعامل مع مستحدثات بيئة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بأمن المعلومات.
 - 5. يوجد علاقة معنوية طردية عند مستوى دلالة إحصائية 1% بين عناصر النظام المحاسبي الآلي (القوانين والتعليمات، البرامج والأجهزة، وكفاءة مشغلي النظام) وتحقيق الرقابة الداخلية، مما يدل على أن هذه العوامل تؤثر طردياً في تحقيق الرقابة الداخلية الفعالة في المصارف التجارية الليبية.
- 8-9 توصيات الدراسة:**

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة فإن الباحثان يوصيان بالآتي:

1. ضرورة قيام الإدارة العليا بالمصارف التجارية الليبية بمتابعة القوانين والتعليمات بخصوص تشغيل نظم المعلومات المحاسبية الآلية وربطها بالتطور المستمر في تكنولوجيا المعلومات.
2. ضرورة قيام المصارف التجارية الليبية بتوفير البرامج والأجهزة اللازمة لتشغيل نظم المعلومات المحاسبية الآلية، وأن يتم تحديث هذه الأجهزة والبرامج وتجهيزها لتواكب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات.
3. ضرورة قيام المصارف التجارية الليبية بتوفير مشغلي نظم معلومات محاسبية آلية ذوي كفاءة، وأن تكون مؤهلاتهم متناسبة مع طبيعة الأعمال الموكلة إليهم، وأن يتم إعداد برامج تدريبية لتطوير مهارات العاملين بالمصارف لتناسب مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات.
4. حتى يتوافر لدى المصارف التجارية الليبية نظام رقابة داخلية جيد، يجب:
 - تشجيع ثقافة استخدام تكنولوجيا المعلومات المتطورة في الرقابة الداخلية بين العاملين في المصارف.
 - أن تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توكيل مهام متعارضة لموظف واحد.
 - أن يتمتع العاملون في مجال الرقابة الداخلية بكامل صلاحية الوصول إلى كافة السجلات والوثائق الخاصة بكافة أعمال المصرف.
 - تدريب العاملين بإدارة الرقابة الداخلية على مستحدثات بيئة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بأمن المعلومات.
 - تصميم الضوابط الرقابية لنظام المعلومات المحاسبي الآلي بما يتوافق مع الرقابة الداخلية للمصرف.

9-9 المراجع:

1. البحيصي، عصام محمد (2014)، مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد السادس.
2. البطاح، حسام عمر (2002)، المراجعة الداخلية وأثرها على إنجاح المشروع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، حلب، سورية.
3. تارة أنيس، وزبيبي مروان، (2006)، أمن المعلومات والنظم المعلوماتية، الرقميات، (www.alrakameiat.com).
4. التيمي، هادي، (2006)، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط (3)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
5. الجوفيل، أحمد سلامة (2011)، دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة بكلية الأعمال بجامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
6. جربوع، يوسف محمود (2002)، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، غزة، فلسطين.
7. الخالدي، ناهض نمر (2010)، أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة الرقابة الداخلية في المصارف الفلسطينية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة)، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
8. الخالدي، ناهض نمر. (2013)، أثر استخدام أساليب المعالجة الإلكترونية للبيانات على زيادة فعالية مكاتب تدقيق الحسابات العاملة بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (23)، العدد (1)، ص 282 -ص 40.
9. الرفاعي، خليل، والرمحي نضال، وجلال، محمود (2009)، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الزرقاء الخاصة، عمان.
10. الرمحي، نضال محمود، والديبة، زياد عبد الحليم (2011)، نظم المعلومات المحاسبية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
11. الصحن، عبد الفتاح محمد، وكامل، سمير (2001)، الرقابة والمراجعة الداخلية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.
12. العبيدي، فاطمة ناجي (2012)، مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على فاعلية عملية التدقيق في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
13. قشطة، عصام صبحي (2013)، علاقة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة بفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الوطنية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.



14. القشي، ظاهر شاهر يوسف (2003)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

15. قضاة، غسان مصطفى أحمد (2010)، أثر نظم المعلومات المحاسبية على فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

16. Yose, M., and Choga, F. (2016). Usage of Computerized Accounting Information Systems at Development Fund Organizations: The Case of Zimbabwe. IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), 18(2), 33-36.

The Role of Computerized Accounting Information Systems in Achieving Internal Control in Libyan Commercial Banks

Abstract

This study aims to identify the role of computerized accounting information systems in achieving effective internal control in Libyan commercial banks. The study used a descriptive analytical approach. A questionnaire was developed based on some previous studies, and to collect data for the field study. Forty-five questionnaires were distributed to accountants, heads of departments and managers of the departments working in the commercial banks operating in Misurata city, of which 41 questionnaires were received. For the descriptive analysis, the mean, standard deviations and percentages were used, while the Pearson correlation coefficient was used to test the hypothesis of the study. The results showed that Libyan commercial banks have laws and instructions issued by the senior management regarding the operation of computerized accounting information systems, the Libyan commercial banks have programs and equipments necessary to operate the computerized accounting information system, and the commercial banks have efficient operators of computerized accounting systems and have good internal control systems. The results showed also a significant positive relationship at the level of significance 1% between computerized accounting system elements (laws and regulations, software and hardware, and efficient system operators) and the achievement of effective internal control. The results give a clear picture of the extent to which the



دور نظم المعلومات المحاسبية الآلية في تحقيق الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية

جامعة مصراتة

د. ابراهيم علي أبو شيبعة ؛ د. محمد مفتاح الفطيمي

administrations of Libyan commercial banks are aware of the importance of using computerized accounting information systems in their various activities in order to achieve the effectiveness of internal controls in light of the information technology.

